اقتصاد

المغرب: آخر فرصة لمهربي الأموال

الرباط ـ **مصطفى قماس**

تنتهي في ختام العام الجاري 2020 آخر فرصة منحها المغرب للمواطنين الذين يتوفرون على أموال في الخارج دون احترام قوانين الصرف. وكان المغرب سن تدبير التصريح بهذه الأرصدة للمصارف المحلية، مع الاستفادة من الإعفاء، الذي أكدت السلطات العمومية أن الهدف منه إشاعة مناخ من الثقة أكثر منه الرغبة في تحصيل عائدات. وقرر مكتب الصرف، بعد تدابير الحجر الصحي التي سنت في مارس/ آذار الماضي، تمديد الأجل الأقصى للقيام بالإقرار بالممتلكات والموجودات المنشأة بالخارج وأداء المساهمة الإبرائية المتعلقة بالتسوية التلقائية من قبل الأشخاص المعنيين، حيث أوضح أن الأجل الجديد حدد في 31 ديسمبر/ كانون الأول الجاري بدلا من 31 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، كما كان متوقعا في قانون المالية الذي عدل في يوليو/ تموز الماضي.

وصرح مصدر من مكتب الصرف (حكومي) لـ«العربي الجديد» بأن مبلغ التصريحات وصل إلى 335 مليون دولار، مشيرا إلى أن هناك إقبالا كبيرا في الأيام الأخيرة على البنوك من أجل القيام بالتصريحات، علما أن التوقعات رجحت في البداية أن تتراوح القيمة بين 450 و550 مليون دولار.

وتعد هذه ثاني عملية من هذا النوع يعمد إليها المغرب، حيث أطلق عملية مماثلة قبل ستة أعوام، كشفت عن التصريح بأموال قدرت قيمتها آنذاك بأكثر من 2,9 مليار دولار.

ويعود المغرب لإطلاق تلك العملية في هذا العام، من منطلق فرضية أن مغاربة مقيمين بالمملكة أخرجوا أموالا دون التصريح بها، كما تقضي بذلك القوانين الجاري بها العمل في مجال الصرف. وتعتبر هذه الفرصة الأخيرة التي أتيحت للمستهدفين بها، حيث يراد من وراء ذلك التدبير آنذاك طي صفحة الماضي، قبل الشروع في التبادل الآلي للمعلومات لأهداف جبائية، خاصة أن المغرب كان صادق على الاتفاقية المتعددة الأطراف حول المساعدة الإدارية المتبادلة في مجال الجباية، وهي الاتفاقية التي تتيح التعاون الجبائي الدولي من أجل محاربة التهرب الجبائي.

وستدخل الاتفاقيات حول التبادل الآلي للمعلومات مع بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حيز التطبيق اعتبارا من 2021، حيث كان وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة محمد بنشعبون، شدد في مناسبة سابقة على أن العملية الثانية التي يطلقها المغرب خلال 2020، ستتيح للأشخاص المعنيين تسوية وضعيتهم قبل انطلاق التبادل الآلي.

ويشير الاقتصادي المغربي، محمد الرهج، في حديثه لـ«العربي الجديد» إلى أن القرار الذي اتخذه المغرب بمنح فرصة لمن يتوفرون على أموال في الخارج، يمثل فرصة لبعض المتهربين، مؤكدا أن السلطات التي تتكفل بالجباية قادرة بما توفر لديها من وسائل تقنية ومعطيات على الإحاطة بالممارسات المخالفة لقوانين الصرف والجباية.

ويعتبر الرهج أن هذه الإمكانية متاحة للسلطات حتى قبل العمل بالنظام الآلي لتبادل المعلومات مع الدول التي يتوفر فيها رعايا مغاربة على أموال أو ممتلكات، علما أن هذه الآلية ستساهم أكثر في توضيح الرؤية حول وضعية تلك الأموال.

وتقرر رصد نصف الإيرادات المتأتية من المساهمة الإبرائية المفروضة على الأموال التي يتوفر عليها مغاربة بالخارج بطريقة تخالف قوانين الصرف، والتي سيتم إيداعها بالمملكة، إلى صندوق التماسك الاجتماعي، بينما يحول النصف الثاني إلى صندوق تنويع تمويل إصلاح التعليم.

2021... العرب في مفترق طرق

مصطفى عبد السلام

ضع أمامك خريطة المنطقة في العام 2021، وتوقع سيناريوهات لهذه السنة التي ربما لا تقل أهميتها عن 2020 الذي شهد أحداثا جسيمة منها تفشي كورونا، ماذا ترى بالضبط؟

الملمح الأساسي الذي تراه في 2021 هو حالة الغموض الشديد وعدم اليقين التي قد ترافقها وستسيطر على كل شيء، بما فيها المشهد السياسي والاقتصادي، فلا خارطة واضحة لدى الحكومات العربية للتعامل مع تبعات كورونا الاقتصادية، ولا خطط قصيرة الأجل لتحسين مستوى المواطن والخدمات الصحية والتعليمية وتوفر فرص العمل، ولا خطط متوسطة وطويلة الأجل تخرج الشعوب من أتون الفقر والبطالة والغلاء والفساد، ولا حتى خطط بالتوقف عن زيادة الضرائب والرسوم ورفع أسعار السلع وخفض الدعم وإغراق الأجيال المقبلة في بحار من الديون. وبسبب حالة الغموض تلك قد ترى أنت الصورة قاتمة السواد في 2021، حيث تتوقع زيادات في رغيف الخبز والوقود والكهرباء والمياه والنقل وخفضاً للرواتب والدخول وتراجع فرص العمل المتاحة وزيادة الفقر المدقع، وقد يراها غيرك سنة قمة في التفاؤل، إذ ستنطلق الاقتصادات والأسواق والمشروعات وحركة الأموال وفتح المطارات والحدود بعد نشر لقاح كورونا وطيّ صفحة 2020 الصعبة، وبالتالي سيتم خلق فرص عمل ورفع الرواتب والأجور، وزيادة الإيرادات العامة، وهو ما يمكّن الحكومات من التوسع في الإنفاق على الخدمات بما فيها الصحة والتعليم ومكافحة الفقر.

في المقابل، قد يتوقع البعض حدوث مزيد من التدهور الاقتصادي في المنطقة خلال العام الجديد يصاحبه توقف دول عن سداد أعباء الديون ورواتب الموظفين، وقد يتوقع غيرك بداية انفراجة للأزمات المعيشية القائمة، في حين يتوقع فريق ثالث اندلاع ثورات شعبية، وأن تشهد المنطقة إصلاحات سياسية بدعم من إدارة جو بايدن، وأن أنظمة ستختفي، وأن الشعوب هي التي تنتصر في النهاية.

في كل الأحوال، نحن أمام مشهد عربي غامض وملتبس في العام الجديد، ولذا تظل كل السيناريوهات مطروحة، منها سيناريو بقاء الأمور على ما هي عليه، واستمرار الحروب الأهلية في بلدان عربية عدة منها سورية واليمن وليبيا، وقد تتسع دائرة الحروب في المنطقة، يصاحب تلك الحروب تزايد الأزمات الاقتصادية في دول عربية أخرى منها مصر والسودان وتونس والجزائر والعراق والمغرب والأردن، واعتماد أكبر من قبل الأنظمة الحاكمة على الاقتراض الخارجي، واتساع رقعة الأزمات المالية التي تمر بها دول الخليج، خاصة مع تراجع أسعار النفط بسبب قلة الطلب وزيادة الاعتماد على الطاقة النظيفة.

واردات الصين وصادراتها: 9 ملايين دولار كل دقيقة

قالت وزارة التجارة الصينية إن قيمة الصادرات والواردات الصينية في الدقيقة الواحدة تبلغ 60 مليون يوان (حوالي 9,186 ملايين دولار أميركي). وأشارت وزارة التجارة إلى أن التجارة الخارجية الصينية تسجل نموّاً بارزاً رغم تفشي جائحة كوفيد-19، إذ حافظت البلاد على استقرار في كل من الأعمال الرئيسية للتجارة الخارجية والسلسلة الصناعية وسلسلة العرض وحصتها في السوق الدولي، الأمر الذي أدى إلى استقرار التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي بشكل عام. هذا وشهدت الصين تحول النمو التراكمي للتجارة الخارجية من سلبي إلى إيجابي في فترة يناير/ كانون الثاني - سبتمبر/ أيلول، وبلغت الزيادة 1,1 بالمائة في فترة يناير/ كانون الثاني - أكتوبر/ تشرين الأول.

(Getty)

لقطات

طائرة جديدة تضاف للخطوط اليمنية

اعلنت الخطوط الجوية اليمنية، إضافة طائرة جديدة إلى اسطولها الجوي، بحسب بيان صادر عن الخطوط الجوية عبر حسابها بموقع فيسبوك. واورد البيان ان الخطوط الجوية اليمنية، أضافت إلى اسطولها الجوي طائرة إيرباص AFD-A320، والتي تحمل اسم سيئون (اسم مدينة شهيرة في محافظة حضرموت). ووصلت الطائرة إلى العاصمة الاردنية عمان قادمة من مدينة تولوز بفرنسا، إذ تعد الرابعة التي تضم اسطول الخطوط الجوية اليمنية. وتأثرت حركة الطيران ومطارات اليمن خلال ازيد من 9 سنوات من التوترات والمعارك، وارتفعت حدتها منذ 2015، ما دفع إلى تعليق حركة الطيران فترات طويلة خلال الازمة.

تركيا تنتظر استثمارات لشركات هواتف ذكية

تحولت تركيا إلى قبلة في قطاع صناعة الهواتف الذكية، في استمرار لتوافد عديد القطاعات الصناعية الاخرى، كالسيارات، والتكنولوجيا، والتعدين، مع توفر مختلف اسباب النجاح الصناعي في البلاد. في مقابلة مع الاناضول، قال وزير الصناعة والتكنولوجيا التركي، مصطفى ورانك، إن شركات عملاقة من الصين والشرق الاقصى تعمل في مجال صناعة الهواتف الذكية، تعتزم بدء الإنتاج في تركيا اعتبارا من فبراير/ شباط المقبل.

«ورانك» ذكر أن وزارة الصناعة والتكنولوجيا التركية، تعمل بشكل دؤوب من اجل تعزيز مكانة البلاد على قائمة المراكز العالمية للاستثمارات.

الأردن يتسلم 45 مليون دولار من اميركا

تسلّم الأردن الدفعة الثالثة من المنحة النقدية الاميركية السنوية لعام 2020، بقيمة 45,2 مليون دولار، بحسب وزير التخطيط والتعاون الدولي، ناصر الشريده. واضاف الشريده في حديث لقناة المملكة، امس، أن «الدفعة الثالثة هي الاخيرة من المنحة النقدية الاميركية للعام الحالي، وتعادل 32,546 مليون دينار أردني». وتبلغ قيمة المنحة النقدية الأميركية للأردن العام الحالي 845 مليون دولار، تم توقيع الدفعة الاولى في 27 يوليو/ تموز الماضي، بقيمة 699,9 مليون دولار، وتحويلها بالكامل إلى حساب الخزينة العامة. كما تسلّم الاردن في نهاية شهر سبتمبر /ايلول الماضي الدفعة الثانية من قيمة المنحة النقدية الاميركية السنوية للعام ذاته.

الكويت تقرر استئناف الرحلات الجوية وفتح المنافذ البرية والبحرية

الكويت ـ **العربي الجديد**

أعلنت إدارة الطيران المدني العامة الكويتية، أمس الثلاثاء، عن استئناف رحلات الطيران من وإلى مطار الكويت، يوم السبت المقبل، بحسب وكالة الأنباء الكويتية (كونا). وكان مجلس الوزراء الكويتي قد قرّر إعادة الرحلات الجوية وفتح الحدود البرية والبحرية، بعد إغلاقها بسبب جائحة كورونا، في خطوة قد تخفف من التداعيات الاقتصادية الناجمة عن الإغلاق المتكرر منذ بداية العام بسبب الجائحة. وقال المجلس، في بيان، عقب اجتماعه الأسبوعي، في وقت متأخر من مساء الإثنين، إنّ الرحلات الجوية ستستأنف، فيما تفتح الحدود البرية والبحرية يومياً من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الثالثة عصراً، اعتباراً من السبت المقبل. وجاء قرار الحكومة الكويتية عقب تقديم عرض من وزير الصحة باسل الصباح، خلال الاجتماع، أكد فيه عدم اكتشاف أي سلالات جديدة بكورونا في الكويت حتى تاريخه. وذكر أنّ الإحصاءات والبيانات تشير إلى انخفاض أعداد الإصابات والوفيات، إذ بلغ إجمالي عدد الحالات المسجلة منذ ظهور الوباء 149,6 ألف إصابة، تعافى منهم أكثر من 145,5 ألفاً، في حين بلغ إجمالي عدد الوفيات 931 وفاة. وفي 21 ديسمبر/ كانون الأول الجاري، أعلنت الكويت تعليق رحلات الطيران التجاري من وإلى مطار الكويت الدولي، وإغلاق المنافذ الحدودية البرية والبحرية، من الحادية عشرة مساءً من اليوم ذاته حتى يوم الجمعة 1 يناير/ كانون الثاني 2021. وكان أمين سر اتحاد السياحة والسفر في الكويت، أحمد عبد الوهاب الفهد، قد قال لـ«العربي الجديد»، يوم السبت الماضي، إنّ خسائر وقف الرحلات الجوية الأخير تقدر بنحو 130 مليون دولار، مشيراً إلى أنه تسبب في إلغاء حجوزات لأكثر من 40 ألف تذكرة كان قد تم حجزها خلال أعياد رأس السنة. وتواجه مختلف الأنشطة الاقتصادية للقطاع الخاص وكذلك الحكومية ضغوطاً مالية متزايدة بسبب أزمة كورونا التي فاقمت العجز المالي الناجم بالأساس عن تراجع أسعار النفط. وأظهر تقرير صادر عن وزارة المالية اطلعت عليه «العربي الجديد» أن عجز ميزانية العام المالي الجاري قد تجاوز 40 مليار دولار، وسط تحذيرات من عدم قدرة الحكومة على سداد رواتب العاملين في المؤسسات العامة خلال الشهرين المقبلين. وأشار التقرير إلى أزمة شحّ السيولة التي تشهدها الحكومة خلال العام المالي الجاري، خصوصاً في ظل تفاقم عجز الميزانية واستمرار السحب من صندوق الاحتياطي الذي أوشك على النفاد.

قروض

موازنة تونس بلا موارد: مأزق التمويلات الخارجية

تواجه حكومة تونس مأزقاً في الحصول على قروض خارجية، وسط غموض المفاوضات بشأن برنامج التعاون الجديد مع صندوق النقد الدولي

تونس ـ **إيمان الحامدي**

لم تكشف حكومة هشام المشيشي، عن خطتها لتعبئة موارد خارجية بنحو 16 مليار دينار (نحو 6 مليارات دولار) تحتاجها لتمويل موازنة 2021، في ظرف تبدي دوائر صنع القرار المالي العالمي قلقاً بشأن تداعيات توتر المناخ السياسي على اقتصاد البلاد وقدرته على تجاوز مخلفات الجائحة الصحية التي أطاحت بالنمو إلى مستويات تاريخية. ومنذ مصادقة البرلمان على مشروع الموازنة في 10 ديسمبر/ كانون الأول الحالي، لم تقدم الحكومة أي توضيحات بشأن خطتها لتعبئة الموارد الخارجية ومصير المفاوضات بشأن برنامج التعاون الجديد مع صندوق النقد الدولي أو قيمة القرض الذي تنوي طلبه.

ويبقى الغموض بشأن خارطة تعبئة موارد موازنة العام القادم مجرد أرقام، دون تحديد مصادر التمويلات. وتقول الحكومة إنها تدرس أيضاً إمكانية إصدار صكوك لتمويل جزء من العجز، دون أن تحدد حجم أي إصدار. وقال الخبير المالي، وليد بن صالح، إن حكومة تونس لم تبادر بعد بفتح المفاوضات الأولية مع صندوق النقد الدولي، مشيراً إلى أن تأخير قروض الصندوق سينعكس سلباً على خروجها المرتقب إلى السوق العالمية، حيث سيكون الاقتراض المباشر من السوق الدولية جد مكلف بما يعمّق أزمة الديون في البلاد. وأكد بن صالح في تصريح لـ«العربي الجديد» أن تونس تطرح سندات على السوق الدولية بمعدّل فائدة مرتفع «يبلغ في أحدث طرح 7,75%»، في حين حصلت دول مجاورة على قروض بنسبة فائدة في حدود 2 في المائة.

ورجّح أن يؤثر التأخير في تعبئة الموارد الخارجية اللازمة لموازنة 2021 على مخزونات البلاد من العملة الصعبة، وقيمة الدينار الذي يحافظ على استقراره مقابل اليورو والدولار، مدفوعاً بتحسن الموجودات الصافية للعملة في رصيد البنك المركزي التونسي. وتوقّع الخبير المالي أن تتأخر الاتفاقات مع المانحين الدوليين ولا سيما صندوق النقد الدولي إلى الربع الثاني من سنة 2021، مشدداً على أهمية الإسراع في إعداد الملفات الفنية للقروض والدخول في برنامج إصلاحي شامل يهيئ الأرضية للحصول على قرض جديد من الصندوق الذي سيكون أكثر صرامة بشأن الإصلاحات المتأخرة، وفق قوله.

وتوقعت مجموعة البنك الدولي في تقرير نشرته يوم 22 ديسمبر/ كانون الأول الجاري أن يرتفع نمو اقتصاد تونس إلى 5,8 في المائة سنة 2021 مقابل انكماش بـ9,2 في المائة متوقع نهاية السنة الحالية. واعتبر التقرير السنوي لمجموعة البنك الدولي بعنوان «المرصد الاقتصادي التونسي» أن تباطؤ النمو سيؤدي إلى تراجع في برامج واستراتيجيات خلق فرص العمل والحد من الفقر، متوقعاً زيادة في نسبة السكان المهددين بالسقوط في براثن الفقر.

وأظهر مشروع موازنة العام المقبل في تونس، أن الاقتراض يمثل أكثر من ثلث الموارد المقدرة خلال 2021، الأمر الذي يشير إلى استمرار الصعوبات المالية للدولة، التي تضررت بشدة من جائحة كورونا. في المقابل، قال الخبير الاقتصادي، محمد المنصف الشريف، لـ«العربي الجديد» إن الحكومة التي تأخرت في كشف خارطة تعبئة موارد الموازنة ستكون مجبرة على تأخير جزء من مشاريع الاستثمار العمومي إلى النصف الثاني من السنة الجديدة بهدف الاستفادة من الأموال المعبأة لتمويل نفقات التسيير والأجور.

وانتقد الشريف مواصلة الإنفاق والاقتراض من أجل دفع الرواتب، مقابل توقف تام للاستثمارات العامة وانحسار القطاع الخاص نتيجة تعكر مناخ الأعمال بسبب الأزمة السياسية وتواتر الحكومات.

% 6,6

وافق برلمان تونس على ميزانية بقيمة 19 مليار دولار في العام المقبل 2021، تنطوي على عجز مالي نسبته 6,6 في المائة، وتبحث الحكومة عن قروض خارجية للحد من عجز الموازنة الجديدة.

الأسواق تضررت بشدة من جائحة كورونا (فتحي بلعيد/فرانس برس)

اليمن

القات يهدّد محاصيل البقوليات

صنعاء ـ **محمد راجح**

يشهد اليمن توسعاً مضطرداً في زراعة نبتة «القات» والذي يأتي على حساب العديد من المنتجات والمحاصيل الزراعية مثل البقوليات بمختلف أصنافها من فاصوليا وفول وعدس ولوبيا.

وأثر ذلك على الخيارات الغذائية لليمنيين التي تضيق بسبب الصراع الدائر في البلاد والذي فاقم الأوضاع الإنسانية على مختلف الأصعدة في ظل تدهور اقتصادي ومعيشي وارتفاع قياسي للتضخم يزيد على 70%.

وعلى الرغم من الجهود التي بذلت في اليمن العامين الماضيين لزيادة المساحات المزروعة بالبقوليات ورفع نسبة إنتاجيتها وتشجيع ومساعدة المزارعين والأسر اليمنية في المناطق الزراعية لإنتاج مثل هذه المحاصيل الغذائية، إلا أن أحدث البيانات الصادرة عن إدارة الإحصاء الزراعي تشير إلى محدودية تأثير هذه الجهود على البقوليات التي تدهورت عملية زراعتها بشكل كبير منذ بداية الحرب في البلاد قبل ما يزيد على خمس سنوات.

وحسب البيانات التي اطلعت عليها «العربي الجديد»، فقد تراجع إنتاج اليمن من البقوليات من 80 ألف طن نهاية العام 2014 من مساحة مزروعة تبلغ نحو 41 ألف هكتار، إلى 60 ألف طن العام 2018 من مساحة مزروعة قُدرت بنحو 38 ألف هكتار. في حين ترجح البيانات ارتفاعها العام الحالي 2020 إلى نحو 93 ألف طن نتيجة لتمكن هذه الجهود من انتزاع مساحة زراعية طفيفة لزراعة بعض أصناف البقوليات مثل الفاصوليا والعدس، إذ يرجح ارتفاع المساحة المزروعة من إلى 48 ألف هكتار.

الخبير الزراعي، ياسر المجيدي، يحذر من خطورة انحسار زراعة المحاصيل الغذائية كالبقوليات والتي يعتبرها العمود الفقري في موائد اليمنيين التي لا تخلو من الفاصوليا والفول والعدس، في ظل أوضاع معيشية متردية.

ويوضّح المجيدي في حديثه لـ«العربي الجديد»، أن زراعة القات تستهلك كميات ضخمة من المياه مع تغير المواسم الزراعية وتراجع منسوب سقوط الأمطار، إلى جانب ما يتعرّض له اليمن من تغيرات مناخية وعواصف وفيضانات، إذ اجتمعت كل هذه العوامل لتحد من عملية التوسع من زراعة البقوليات وعديد المحاصيل الزراعية الأخرى.

تقدر آخر بيانات مسح ميزانية للأسر في اليمن الصادرة قبل الحرب عن الجهاز المركزي للإحصاء إنفاق حوالي مليون و562 ألف أسرة يمنية على البقوليات بنحو 23 مليار ريال، تستحوذ الفول والفاصوليا المستوردة والمعلبة على النسبة الأكبر من الإنفاق بما يقارب 19 مليار ريال. فيما ينفق اليمنيون على نبتة «القات»، بحسب بيانات مسح ميزانية الأسرة التي اطلعت عليها «العربي الجديد»، نحو 149 مليار ريال.

وتأتي البقوليات في المرتبة الأخيرة بين المحاصيل الزراعية من حيث الكمية المنتجة حيث تشكل نسبة 2% بالمتوسط من إجمالي الكمية المنتجة من المحاصيل الزراعية في اليمن. وتشهد أسعارها ارتفاعات قياسية في الأسواق المحلية في اليمن، إذ وصل سعر الكيلوغرام من الفاصوليا إلى نحو 1200 ريال بعد أن كان سعر الكيلوغرام الواحد لا يزيد على 600 ريال.

ويبرر المزارع في سهل تهامة الزراعي غربي اليمن، سيف المشولي، سبب عزوف المزارعين في اليمن عن زراعة المحاصيل الغذائية، بعدم جدواها من ناحية العائد المادي الذي لا يغطي تكاليف زراعتها الشاقة، إلى جانب محدودية التدخلات الحكومية وفق حديث المشولي لـ«العربي الجديد»، لمساعدة المزارعين ليس فقط في تسويق منتجاتهم ومحاصيلهم وتوفير احتياجاتهم لزراعة بعض هذه المحاصيل مثل الحبوب، بل وعدم مساعدتهم في مواجهة ما يواجهونه من معاناة نتيجة التغيرات المناخية والسيول الجارفة التي تأتي في طليعة الأضرار التي تعرضون لها خلال العامين الماضيين.

وبالإضافة إلى الحرب، تعتبر التغيرات المناخية من العوامل الأساسية التي أضرت كثيراً بالإنتاج المحلي للغذاء وحالة الأمن الغذائي في البلاد، ومن ذلك الأضرار التي خلفتها الزوابع والأعاصير والفيضانات التي ضربت المناطق اليمنية خلال الفترة 2010 – 2019.

توسع في زراعة القات في اليمن (محمد حويس/ فرانس برس)

أخبار العرب

أربيل تلتزم بالاتفاق النفطي مع بغداد

قال نائب رئيس حكومة إقليم كردستان شمالي العراق قوباد طالباني، أول من أمس، إن أربيل أبلغت بغداد التزامها بتسليم 250 ألف برميل نفط يومياً إلى شركة تصدير النفط الوطنية (سومو)، مقابل إقرار الموازنة الاتحادية لعام 2021. جاء تصريح طالباني خلال مؤتمر صحافي عقده بعد اجتماع مع برلمان الإقليم. وقال طالباني: «أبدينا استعدادنا في السابق لتسليم 250 ألف برميل نفط لشركة سومو، والآن نحن نبدي التزامنا بتسليم 250 ألف برميل للشركة وفقاً لما جاء في قانون الموازنة لعام 2012».

بيع أصول لبنك عودة اللبناني

قال رئيس مجلس إدارة «كابيتال بنك» الأردني، باسم السالم، إن المجموعة أتمت أمس اتفاقاً للاستحواذ على أنشطة لفروع بنك عودة اللبناني في العراق والأردن في مسعى لتنويع وتوسيع عملياته. وقال السالم لرويترز إن كلا الطرفين اتفقا على عدم الإفصاح عن قيمة الصفقة التي تأتي بعد الحصول على الموافقات اللازمة من البنكين المركزيين في الأردن والعراق. وأضاف السالم: «تتماشى الاتفاقية مع خطط كابيتال بنك لتعزيز مكانته التنافسية وزيادة توسعه الإقليمي والمحلي في الأردن والعراق».

هبوط حيازة البنوك السعودية للسندات

هبطت حيازة البنوك العاملة في السعودية للسندات الحكومية، حتى نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، بنسبة 0,4 في المائة على أساس شهري، إلى 430 مليار ريال (114,7 مليار دولار). كانت حيازة البنوك (تشمل الوطنية والأجنبية) قد بلغت 431,6 مليار ريال (115,1 مليار دولار) حتى أكتوبر/تشرين الأول السابق له. ويضم القطاع المصرفي السعودي، 11 بنكاً محلياً وفروعاً لـ15 بنكاً أجنبياً.

تقارير عربية

حال وناس

الأزمات تطوّق السوريين: طوابير الغلاء والجوع

عبد الله البشير

مع اقتراب نهاية عام 2020، يواصل المواطنون على امتداد الجغرافية السورية الصراع مع أزمات تطوقهم وتفتك ببعضهم. يقفون في الطابور على الخبز في سبيل الحصول على أرغفة محدودة العدد منه. وأحياناً تتقاسم الأسرة الرغيف وكأنه الأخير لهم. وقد يفترشون الأرض وينامون على الطرقات لأيام للحصول على الوقود، في الوقت الذي يتخلون فيه عن الكمامة المهمة لمواجهة فيروس كورونا ويشترون بثمنها الغذاء لأطفالهم، وكأن حياتهم هي صراع من أجل البقاء.

في العاصمة دمشق أقدم عاصمة في التاريخ، خط الفقر يبتعد مسرعاً والأهالي يجرون في محاولة عبثية لتخطيه دون جدوى، فالمصائب بالنسبة لهم تأتي تباعاً، تأبى المجيء فرادى لتمنحهم وقتاً لالتقاط أنفاسهم وأستجماع ما بقي لديهم من قوة لمواجهتها. أزمات كثيرة في الغاز والكهرباء والخبز والألبسة والغذاء، كلها جاثمة فوق صدر المواطن ولا خلاص منها بالنسبة له.

وسط شوارع العاصمة ترى وجوه الناس شاحبة، ولا يمكن التخمين إن كانت بسبب البرد أو بسبب ما يعانيه الناس، كما يقول عمر أبو المجد لـ«العربي الجديد»، إذ إن باصات النقل الداخلي تغص بالركاب الساعين خلف أعمالهم، يحاولون النجاة من الأسعار الطاحنة والأزمات.

ويقول أبو المجد: «أنا محظوظ لبقائي محافظاً على قواي العقلية حتى الوقت الحالي، فعندما أفرغ من التفكير بإيجار المنزل، أبدأ بالتفكير بما ينقص المنزل من مواد غذائية أساسية، كالسكر والأرز والبرغل والفاصولياء، وفي الأصل لا نفكر في سواها، اللحوم والفواكه والحلويات أصبحت من المحرمات، نراها على واجهات المحال التجارية فقط نشتم رائحتها ونتمتع بمناظرها».

وأضاف المواطن السوري أن سعر الكيلو الواحد من لحم الغنم يساوي نصف إيجار المنزل الذي يقطنه حالياً والبالغ 40 ألف ليرة سورية (14,5 دولار). ويتابع: «هذا غيض من فيض، الحمص والعدس والفاصولياء والمعكرونة، هي وجباتنا الرئيسية، وهي التي تبقينا على قيد الحياة وسط هذه الظروف، والأسعار الخيالية التي نشهدها هنا، أنا أعمل في ورشة نجارة وزوجتي مدرسة، راتب زوجتي نسدد به إيجار البيت وما أحققه من دخل يجب أن يكفينا بقية الشهر، كل ليرة محسوب لها أين يجب أن تصرف وكيف؟ وإلّا ستحاصرنا الديون ونبقى جوعى على الدوام». ويعاني المواطنون في دمشق من غلاء الأسعار بالدرجة الأولى، والكهرباء السيئة ونقص الخبز والوقود وغاز الطهو المنزلي وغلاء السلع بالعموم، التي تضاعفت بشكل كبير عن العام الماضي في حين بقيت الرواتب على حالها حيث يبلغ متوسط الراتب 60 ألف ليرة سورية (21,8 دولاراً).

أما في مناطق شمال غرب سورية، حيث بدأت تظهر تداعيات مأساة النزوح جلياً، نظراً لعدد السكان الكبير، والمخيمات المترامية التي يقطنها نازحون يترقبون الخلاص منها في كل يوم، يترقبون الاستقرار في منازلهم من جديد، وإسناد ظهورهم إلى جدرانها، فقد قلّت فرص العمل وتنوعت العملات وتعدّدت معها المصاعب والتحديات أمام الناس. ويتحدث المواطن بلال العمر، عن الواقع الحالي في المنطقة حيث يقول لـ«العربي الجديد»: «أليوم أسطوانة الغاز يبلغ ثمنها 73 ليرة تركية، وأنا كشخص أعمل في صيانة الدراجات النارية أقيم في مخيم للنازحين، أقبل بما يعطيه لي الناس من عملات، بالكاد أوفر ثمن توفير الكهرباء والخبز والطعام لأفراد عائلتي، كلها ضغوط يومية نعيشها».

ووفقاً لتقرير صدر عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة «أوتشا» في شهر أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، يوجد 237000 شخص بحاجة، يعانون من أزمة غذاء حقيقية وهم بحاجة ماسة لمساعدات غذائية عاجلة في مناطق شمال غرب سورية، وبعموم المنطقة المحررة من محافظة إدلب، في الوقت الذي يفتقر فيه 1,3 مليون شخص لأي شكل من أشكال خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة، كما يتقاسم كل 103 أشخاص دورة مياه واحدة، كمعدلات في بعض المناطق، حيث يتشارك 50 شخصاً دورة مياه واحدة بنسبة 41 بالمائة من مناطق شمال غرب سورية، حسب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

وفي المقابل، يوضح الحاج أبو أحمد النازح من مدينة معرة النعمان والمقيم في مدينة كفر تخاريم لـ«العربي الجديد» أن الأسعار ارتفعت بشكل ملحوظ هذا العام، حيث تبلغ تكلفة إيجار المنزل 100 دولار.

وأضاف أبو أحمد: «يقيم معي في المنزل ابنتي وأحفادي، وتبلغ تكلفة الحصول على المياه والكهرباء ما بين 70 و90 دولار شهرياً، دون احتساب باقي المتطلبات الرئيسية كمواد التدفئة، ونحن نحتاج شهرياً ما بين 500 و550 دولاراً، نحاول الاقتصاد على الحاجات الرئيسية بشكل دائم». وتابع: «بالنسبة لشراء الملابس والأحذية نفضّل الأطفال دائماً بهذا الأمر على أنفسنا، فنحاول شراء حاجياتهم فقط وإن توفر لنا المال الكافي نشتري لأنفسنا، أما العوائل التي يقل أفرادها عن خمسة قد تكتفي شهرياً بنحو 350 دولاراً ما بين إيجار منزل والحاجات الضرورية كالغذاء وغاز الطهي والماء والكهرباء». وفي مناطق شمال شرق سورية الخاضعة لسيطرة الإدارة الذاتية، حيث من المفترض أن يكون الوضع أفضل من الناحية الاقتصادية بالنسبة للمواطنين، نظراً لغنى المنطقة بالثروة النفطية والمشاريع الإنمائية التي تنفذها العديد من الدول منها الولايات المتحدة الأميركية، لا يقل الوضع سوءاً عن باقي المناطق السورية، والأزمات ذاتها تعصف بالمواطن هناك.

يقول جاسم محمد طارق لـ«العربي الجديد»: الحديث يطول عما نعانيه هنا، فالغاز بالكاد يتوفر، والكهرباء أحياناً تتوفر لعشر دقائق وتنقطع لخمس ساعات، حاولت خلال الأيام الثلاثة الماضية الحصول على أسطوانة غاز بسعر قليل لكن دون جدوى، رغم وجود بطاقة تمنحها الإدارة الذاتية لنا، كون أسطوانة واحدة لا تكفينا في الشهر، وتباع في السوق بمبلغ مرتفع جداً يتجاوز 12 ألف ليرة سورية (4,36 دولارات) رغم أن سعرها المفروض وفق البطاقة هو 2400 ليرة سورية (0,87 دولار).

وللعيش بشيء من الارتياح يؤكد طارق أن العائلة في مدينة القامشلي المكونة من خمسة أفراد تحتاج بالحد الأدنى لنحو 550 ألف ليرة سورية (200 دولار) على اعتبار أن البيت مملوك لها، أما المستأجرون المقيمون في القامشلي فهم بحاجة لإيجار المنزل إضافة لتكاليف المعيشة وغيرها.

ويتشارك المواطنون على امتداد الجغرافية السورية هموماً في مقدمتها توفير الغذاء، إضافة للماء يليها الحصول على الكهرباء وخدمات الإنترنت والتدفئة التي تختلف تكاليفها من منطقة إلى منطقة وحسب وسيلة التدفئة المستخدمة.

كما أن الغذاء هو أزمة حقيقية لا يمكن تجاهلها حيث تحدث الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة الطارئة، مارك لوك، في إحاطته لمجلس الأمن منتصف شهر ديسمبر/ كانون الأول الجاري، حول مخاوف بشأن الحصول على المساعدات الإنسانية مع انخفاض درجات الحرارة، مشيراً إلى أن التمويل الحالي لن يسمح للأمم المتحدة إلا بالوصول لنحو 2,3 مليون محتاج من أصل 3 ملايين بحاجة ماسة لها.

> المعاناة تطاول المواطنين في مناطق النظام والمعارضة

حلم الخبز أصبح صعب المنال في سورية (دليك سليمان/فرانس برس)

تقرير

تتجه دول الاتحاد الأوروبي لتوقيع اتفاقية استثمارية مع الصين خلال الأسبوع الجاري، لكن خبراء يرون أن الاتفاقية ربما تثير خلافات للكتلة الأوروبية مع إدارة الرئيس جو بايدن التي تنوي وضع استراتيجية احتواء للصين بالتعاون مع الاقتصادات الرأسمالية

تقارب تجاري أوروبي صيني

أوروبا تغامر بـ«استراتيجية احتواء بكين» مع إدارة بايدن

لندن ـ **موسى مهدي**

بينما باتت دول الاتحاد الأوروبي على وشك توقيع اتفاق تاريخي للتجارة والاستثمار مع الصين، حسب ما ذكره دبلوماسيون أوروبيون أمس الثلاثاء، قال خبراء إن دول الاتحاد الأوروبي تغامر عبر هذا الاتفاق الاستثماري بالاستراتيجية المشتركة التي عرضتها قبل أسابيع على الرئيس الأميركي جو بايدن لكبح تمدد النفوذ الاقتصادي والتجاري الصيني في العالم.

وقالت مصادر دبلوماسية أوروبية لصحيفة «ساوث تشاينا مورنينغ بوست»، أمس الثلاثاء، إن هنالك تقدماً في المفاوضات الجارية بين بروكسل وبكين بشأن الاتفاق التجاري والاستثماري بينهما، وإن نقطة الخلاف الوحيدة المتبقية تخص حقوق العمال في الصين. وتوقعت الصحيفة التي تصدر في هونغ كونغ، إبرام الاتفاقية خلال الأسبوع الجاري. وتمنح الاتفاقية المرتقبة الشركات الأوروبية مزايا استثمارية في الصين أكبر من المزايا التي تمنحها بكين حالياً للشركات الأميركية.

ونسبت «ساوث تشاينا مورنينغ بوست» إلى مصادر أوروبية قولها إن ألمانيا التي ترأس حالياً رئاسة المجلس الرئاسي الأوروبي عرضت الاتفاقية الاستثمارية على الأعضاء، ولم تُثر اعتراضات عليها.

وفي ذات الصدد، قال تقرير بصحيفة «وول ستريت جورنال» الأميركية أمس الثلاثاء، إن المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل متحمسة لهذه الاتفاقية الاستثمارية مع الصين وتدفع لإكمالها قبل تنصيب الرئيس الأميركي جو بايدن في 20 يناير/ كانون الثاني. وتواجه ميركل ضغوطاً متنامية من الشركات الألمانية التي تتزايد مصالحها التجارية والاستثمارية في السوق الصيني، إذ إن هنالك نحو 5200 شركة ألمانية لها ارتباطات تجارية واستثمارية مع الصين.

ولا يستبعد خبراء في الشؤون الألمانية أن تكون المستشارة ميركل التي أعلن خلال الإسراع بتوقيع هذه الاتفاقية إلى استغلالها كسلاح ضغط على الإدارة الأميركية الجديدة، لإزالة العراقيل التجارية التي وضعتها إدارة الرئيس دونالد ترامب أمام انسياب السلع الألمانية للسوق الألمانية بأسرع فرصة، إذ إن استراتيجية بايدن لاحتواء الصين تقوم على كسب أوروبا إلى جانبها. وتقوم الاستراتيجية التي أعلن عنها الرئيس المنتخب جو بايدن عقب انتخابه على «احتواء التمدد الصيني» عبر تشكيل تحالف من الاقتصادات الرأسمالية لمحاصرة التمدد الصيني. وتستهدف اتفاقية الاستثمار والتجارة الأوروبية مع الصين إزالة الحواجز الخاصة بالاستثمار الأوروبي بالصين. وتشمل الاتفاقية متطلبات الصفقات التجارية المشتركة وسقف الملكية الأجنبية في بعض الصناعات. كما تغطي الاتفاقية الاستثمار في قطاعات الصناعة والخدمات المالية والعقارات وخدمات البيئة وقطاع الإنشاءات والخدمات الخاصة بالنقل البحري والطيران. لكن مصادر أميركية ترى، أن الاتفاقية تواجه بعض الاعتراضات من قبل بعض الدول الأوروبية وتتناقض مع الإجراءات المشددة التي اتخذتها أوروبا ضد الاستثمار الصيني في قطاع شركات التقنية بالدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. في شأن ما تثيره الاتفاقية من خلافات مستقبلية بين بروكسل وواشنطن، قالت الخبيرة بمعهد غيتستون السويسري للدراسات الاستراتيجية، جوديث بيرغمان، إن الاتفاقية تأتي في وقت حظرت الولايات المتحدة 28 مسؤولاً صينياً من بينهم أعضاء كبار في الحزب الشيوعي الصيني. وربما تخاطر هذه الاتفاقية في حال توقيعها بتقويض دعوة الاتحاد الأوروبي للرئيس جو بايدن إلى تبني استراتيجية مشتركة تجاه الصين. ووفق دراسة لمعهد غيتستون للدراسات الاستراتيجية، جوديث بيرغمان، إن الاتفاقية فإن الاستمرار في العلاقات الاقتصادية القوية مع الصين سيقود لاحقاً إلى تعزيز النفوذ السياسي لبكين في أوروبا، مثلما هو حادث حالياً بالنسبة للنفوذ الروسي على أوروبا عبر تصدير الغاز، وهو ما تتخوف منه الولايات المتحدة التي تخطط لإنشاء تحالف عريض لمحاصرة التنين الصيني.

وتتفق دول الاتحاد الأوروبي مع الصين حول مواضيع رئيسية من بينها العولمة وحرية التجارة وقضايا المناخ، ولكنها تختلف معها في قضايا الحريات السياسية والضغوط الأمنية على هونغ كونغ التي تتمتع بحكم ذاتي مستقل عن البر الصيني ومتطلبات حقوق الملكية الفكرية. كما أن هنالك بعض الدول الأوروبية التي ترى أن الاتفاقية ستقود إلى مزيد من تمدد السلع الصينية في أوروبا من بينها فرنسا وبولندا. وتأتي الاتفاقية في وقت يتنامى عدم القبول الشعبي في أوروبا وأميركا للصين، إذ أعلن العديد من الدول الأوروبية حظر تقنيات شركة هواوي، كما أجازت المفوضية الأوروبية خلال الصيف الماضي إجراءات استثمارية جديدة تحدد سقف استثمار الشركات الصينية في شركة التقنية الأوروبية وتمنعها من حيازات التملك للشركات التقنية الحساسة.

وحسب إحصائيات يورو ستات في بروكسل، بلغ حجم التجارة المشتركة بين الصين وأوروبا 650 مليار دولار في العام الماضي 2019 ويميل الميزان التجاري لصالح الصين. وتشير الإحصائيات إلى أن حجم الصادرات الأوروبية إلى الصين بلغ 242 مليار دولار، بينما بلغت الواردات الأوروبية من الصين نحو 442 مليار دولار في العام 2019. ولكن هنالك تقارير تشير إلى أن حجم التجارة المشتركة بين أوروبا والصين ربما يكون ارتفع خلال العام الجاري ليعادل أو ربما يتفوق على حجم التجارة مع الولايات المتحدة.

يذكر أن الصين استفادت من أزمة المال العالمية التي ضربت الأسواق المالية والمصارف في العام 2008، وأدت إلى ركود اقتصادي كبير في الدول الغربية في التمدد التجاري في الأسواق الأوروبية عبر تصديرها للبضائع الرخيصة. ويتخوف أوروبيون من حدوث نفس الشيء بعد انتهاء جائحة كورونا التي تضرب الاقتصادات الرأسمالية بينما خرجت الصين مبكراً من الجائحة.

الرئيس شي جين بينغ والمستشارة الألمانية ميركل خلال لقاء سابق ببرلين (Getty)

الاتفاقية تمنح مزايا استثمارية للشركات الأوروبية بالصين أكثر من الأميركية

انكماش الصادرات الألمانية

قال اتحاد التجارة الألماني، أمس الثلاثاء، إن صادرات ألمانيا انكمشت بما لا يقل عن 12 في المائة هذا العام مع انهيار الطلب من الولايات المتحدة وبريطانيا بسبب جائحة كورونا، في حين ظلت آسيا الموقع المشرف الوحيد لصادرات أكبر اقتصاد في أوروبا. وهبطت الصادرات الألمانية إلى الولايات المتحدة، أكبر سوق لمبيعاتها الخارجية خارج الاتحاد الأوروبي بنسبة 16 في المائة، في حين تراجعت الصادرات إلى بريطانيا 18,5 في المائة.

ألمانيا: 50 ألف متجر يهددها الإفلاس

يواجه نحو 50 ألف متجر في ألمانيا أزمات مالية ربما تؤدي إلى إغلاق أبوابها في 2021

برلين ـ **العربي الجديد**

تواجه العديد من المتاجر الألمانية أزمات مالية حادة، ربما تقود إلى إفلاسها بسبب إجراءات العزل الاجتماعي المشددة، وتقييد الحركة والتجمعات في المدن الألمانية الذي أقرته الحكومة منذ شهر نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي. وإلى جانب إجراءات جائحة كورونا التي تمنع المتسوقين من زيارتها، تواجه المتاجر التقليدية في ألمانيا المنافسة الشرسة التي تجدها من قبل التجارة الإلكترونية والتسوق «أونلاين». وبحسب تقرير لوكالة فرانس برس، فإن نسبة عدد المتاجر المغلقة في مدينة لوبيك الألمانية بلغت 20% من إجمالي العدد الكلي للمتاجر في وسط المدينة. وتشير أوليفيا كمبه، التي تترأس جمعية «لوبيك مانجمنت» لتعزيز التنمية المحلية، للوكالة الفرنسية، إلى متجر للملابس في وسط المدينة أعلن إفلاسه، موضحة أن «بعض المتاجر كانت تعاني من وضع صعب حتى قبل الأزمة الصحية، ولكن تراجع عدد الزبائن قضى عليها الآن». وتندد كمبه بالمراكز التجارية الكبرى في ضواحي المدينة، وتنتقد كومبه ارتفاع الإيجارات التجارية في وقت تحاصر فيه مبيعات الإنترنت المتاجر. ومن المتوقع أن تكون المبيعات عبر التجارة الإلكترونية ومشتريات الـ«أونلاين» التي حدثت بين نوفمبر/ تشرين الثاني وديسمبر/ كانون الأول قد ارتفعت بنحو الثلث في ألمانيا مقارنة مع ما كانت عليه في العام 2019. وتأتي هذه المبيعات على حساب المتاجر الكثيرة التي لها مقار فعلية في المدن الألمانية، حسب ما تؤكد جمعية التجارة الألمانية.

وتخشى الجمعية أن يغلق نحو 50 ألف متجر أبوابه في ألمانيا خلال العام المقبل بسبب كوفيد-19. وفي حال حدوث ذلك فإن الإغلاق الجزئي للمتاجر وحده سيكلف أصحاب المتاجر في وسط المدن الألمانية مبلغاً قد يصل إلى 16,9 مليار يورو، بحسب بيانات معهد «أي دبليو» الألماني. وأوضح المعهد أن عدد زوار المتاجر تراجع بنسبة 50% في المدن الألمانية خلال شهر ديسمبر/ كانون الأول. ويرجح أن ترتفع هذه الأرقام بعد إغلاق كل المتاجر غير الأساسية.

وفي ذات الصدد، قال وزير الاقتصاد الألماني بيتر التماير في نوفمبر/تشرين الثاني، إن التبضع لدى صغار التجار «بمثابة واجب وطني»، لكن سرعان ما سقط مفعول هذه الرسالة مع تشديد قيود العزل الاجتماعي والحركة لمكافحة جائحة كورونا.

وإلى جانب المساعدات الطارئة، تبحث الحكومة الألمانية في فرض رسوم على التجارة الإلكترونية تحول إيراداتها إلى التجار في وسط المدن حتى تتمكن من إنقاذها من مهاوي الإفلاس.

وخصصت الحكومة الاتحادية في ألمانيا 25 مليون يورو للعام 2021 بغية وقف النزيف الذي تعاني منه المتاجر في وسط المدن. وتطالب جمعية التجارة الألمانية بـ«صندوق طوارئ للمدن» تكون ميزانيته السنوية حوالى 1,5 مليار يورو.

ونبه غيرد لاندسبرغ رئيس الجمعية إلى أنه في حال عدم اعتماد هذا الصندوق «لن نتمكن من التعرف على مدننا بعد الجائحة، وعلينا بالتالي أن نتخذ إجراءات مضادة».

وتضاف مساعدات الطوارئ الحكومية إلى برنامج استحدثته وزارة البناء في العام 2002 وتخصص له ميزانية سنوية قدرها 790 مليون يورو لمساعدة المدن على تغيير صورتها. واستفادت منه حتى الآن 1081 مدينة ألمانية وكذا الأشخاص الذين يعانون من صعوبات في التنقل.

ويرى فرانك شفارتسه الأستاذ في جامعة «لوبيك التقنية» والخبير في التنمية الحضرية، أن لوبيك تشكل نموذجاً ناجحاً ويعتبر أن من شأن المساعدات الحكومية «السماح لوسط المدن بالتكيف مع الاستخدامات الجديدة» لجعلها «أماكن حياة» وليس أماكن استهلاك فقط. وصمم «الطراز القديم للمحال التجارية» في المدن الألمانية لجعل وسط المدن «مكانا للنزهات واللقاءات الاجتماعية بدلاً من الاستهلاك والتسوق فقط»، أي بمعنى جعل مساحات أقل للسيارات وأكثر للمشاة. وقد سلكت مدينة لوبيك هذا النهج بالفعل مع تجارب عدة باشرتها قبل عام مع حديقة تشاركية في وسط المدينة وتوسيع الأرصفة ومعارض ثقافية مجانية وحركة سير محصورة في الشوارع.

ويقول رئيس البلدية الاجتماعي-الديمقراطي يان ليندينو لوكالة فرانس برس: لقد تحسنت نوعية الحياة في المدينة. ولكن كل ذلك كان قبل إجراءات الموجة الجديدة لجائحة كورونا.

عدد زوار المتاجر تراجع بنسبة 50% في المدن خلال ديسمبر

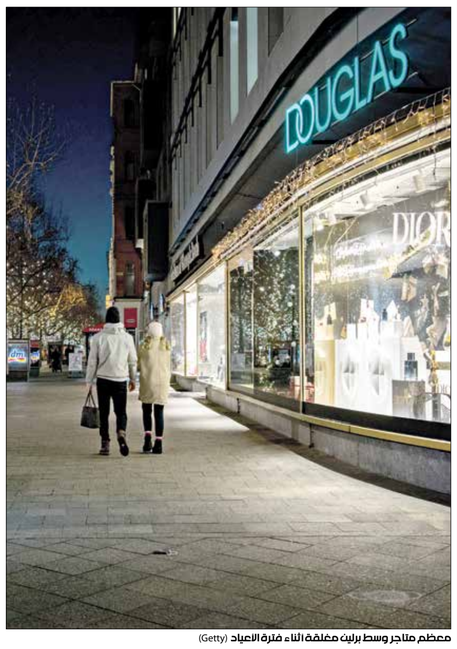

معظم متاجر وسط برلين مغلقة أثناء فترة الإعياد (Getty)

البنوك تكسب أكثر رغم كورونا

لندن ـ **العربي الجديد**

جمعت البنوك الاستثمارية حول العالم مبلغاً قياسياً من الرسوم والمصاريف في العام الجاري قدرت بنحو 124,5 مليار دولار، في ظل تدافع الشركات نحو الاستدانة وجمع السيولة لمواجهة تداعيات جائحة «كورونا». وحسب بيانات «ريفينيتيف» التي نقلتها صحيفة «فايننشال تايمز»، فإن مكاسب البنوك جاءت بدعم من الرسوم المفروضة على إصدارات الأسهم والسندات لعملاء كبار مثل شركات مثل «بوينغ» و«إير بي إن بي».

وقال المحلل لدى مصرف «باركليز» البريطاني، جاثون غولدبيرغ، في تعليق للصحيفة المالية البريطانية، «إن 2020 كان عاماً قوياً في ما يتعلق باكتتابات السندات والأسهم، إذ سعت الشركات للوصول إلى أسواق رأس المال لدعم موازنتها المالية في مواجهة حالة عدم اليقين المرتبطة بالوباء».

وحسب تقرير « فايننشال تايمز»، جمعت الشركات في العام الجاري مستوى غير مسبوق من إصدارات الديون بلغت 5 تريليونات دولار، وتمكنت البنوك من حصد رسوم بلغت 13 مليار دولار عن الاكتتابات العامة الأولية بارتفاع بنحو 90% عن العام الماضي. أما رسوم اكتتابات السندات فزادت بنحو 25% إلى 42,9 مليار دولار، بينما بلغت الرسوم الخاصة بالاندماج والاستحواذ 20,6 مليار دولار. لكن رغم ذلك تواجه المصارف التجارية الكبرى في العالم أزمة في توظيف السيولة الضخمة التي جمعتها خلال العام بسبب ضيق أدوات الاستثمار التي تحقق عوائد، خاصة المصارف الأميركية الكبرى؛ إذ تمكنت المصارف الأميركية من زيادة إيداعاتها بنحو تريليون دولار ليبلغ حجم السيولة لديها نحو 2,4 تريليون دولار في نهاية النصف الثاني من العام الجاري، بينما تمكنت المصارف الأميركية الأربعة الكبرى وهي «جي بي مورغان» و«سيتي غروب» و«بنك أوف أميركا» و«ويلز فارغو» من زيادة حجم السيولة النقدية بنحو 900 مليار دولار خلال العام الجاري، وفقاً لبيانات مؤسسة ضمان الإيداعات الأميركية.

وبحسب الأرقام، لدى المصارف الأميركية أكبر حجم من السيولة في التاريخ، لكنها تواجه أزمة في تحقيق عوائد مجزية من هذه السيولة الضخمة بسبب التداعيات التي تركتها جائحة «كوفيد 19» على النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة، وارتفاع معدلات البطالة، وتضاؤل الدخول التي تحققها عائلات الطبقة الوسطى التي عادة ما ترفع من القوة الشرائية في السوق الأميركي. غير أنّ أزمة الربحية لا تقتصر على المصارف الأميركية، ولكنها تتمدد كذلك إلى مصارف أوروبا واليابان التي تعاني بدرجة أكبر من نظيراتها الأميركية بسبب نسبة الفائدة السالبة التي تضرب هوامش الربح من عمليات القروض. ويرى محللون أن المصارف التجارية العالمية تواجه أربع عقبات رئيسية في الحصول على ربحية مجزية من السيولة المتوافرة لديها. وهذه العقبات تتمثل بالفائدة المصرفية المنخفضة، والمخاطر المصاحبة للاستثمار في أسواق المال وتجارة صرف العملات، ومخاوف عدم السداد في عمليات الإقراض في أسواق المال الناشئة، والمخاوف من ارتفاع ديون الشركات ومخصصاتها في حال استمرار جائحة كورونا.

مصارف الاستثمار تحصد 124,5 مليار دولار من الرسوم والمصاريف

حي المال في لندن حيث تتركز معظم مصارف الاستثمار العالمية (Getty)

رؤية

إخفاء الحقائق عن المصريين

شريف عثمان

نشر موقع هيئة الإذاعة البريطانية الأسبوع الماضي تقريراً عن حالات الإصابة بفيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) وحالات الوفاة المرتبطة به في مصر، أكد فيه بالإحصاءات وشهادة الشهود من العاملين في مجال الرعاية الصحية تجاوز الأعداد الحقيقية لضحايا الوباء الأرقام المعلنة بواسطة الحكومة المصرية، على نحو توقعه الكثيرون ممن رأوا دائرة المصابين بالفيروس تتسع لتشمل أحباءهم، ولم ينكره إلا المدافعون عن النظام الحاكم، تماماً كما يفعلون مع كل إخفاق يظهر للأعين من سياساته.

وفي الوقت الذي أظهرت فيه إحصاءات وزارة الصحة أن عدد الوفيات المؤكدة بالفيروس بلغ نحو 7300 حالة، أكد التقرير أن هناك اعتقاداً بأن الأرقام الحقيقية أكبر بكثير من تلك المعلنة، وهو ما ردت عليه الحكومة بأن الوفيات المسجلة تقتصر على من تأكدت إصابته قبل وفاته عبر فحص PCR في معامل ومستشفيات حكومية فقط، في إشارة إلى أن قلة الفحوصات لعبت دوراً في عدم تسجيل الكثير من الوفيات ضمن الإحصاءات اليومية لضحايا الفيروس.

ونقل التقرير عن أحد الأطباء، وهو عضو باللجنة الحكومية لمكافحة كورونا، قوله إن «الأعداد الحقيقية للإصابات بكورونا في مصر قد تكون عشرة أضعاف الرقم الرسمي المعلن، الذي يُحصي فقط من يتوجهون للعلاج أو الفحص داخل المنظومة الطبية الحكومية، فيما لا تُسجل الحالات التي تجري التحاليل وتتلقى العلاج في المستشفيات الخاصة»، مشيراً إلى وجود منظومة طبية خاصة، تشمل معامل ومستشفيات وعيادات، يعرف الجميع أن الأغلبية الكاسحة من الطبقة المتوسطة، وبالطبع كل الطبقة الفقيرة، لا تستطيع تحمل تكلفة تلقي العلاج فيها.

ونقل التقرير عن طبيب آخر يترأس الفريق الطبي بمستشفى إسنا الحكومي التخصصي الواقع في صعيد مصر أن عدد من توفي بأعراض الفيروس دون أن يسجل في إحصاءات الوفيات المرتبطة به «أكبر بكثير ممن سُجلوا»، معللاً ذلك بأن المسحات لم تكن تكفي الجميع، وأن بعض المرضى كانوا يأتون متأخرين، بسبب بعد المسافة عن المستشفى، ويموتون فور وصولهم قبل أن تُسحب منهم العينة. وقال طبيب آخر لكاتب التقرير إن بعض الحالات توفيت في العزل المنزلي قبل ظهور نتيجة الاختبار، أو قبل إجراء الاختبار أصلا، فلم تدرج هذه الحالات في إحصاءات كورونا أيضاً.

وتسبب ارتفاع تكلفة فحص PCR في وضع قيود كبيرة على استخدامه في مستشفيات الحكومة، واقتصر إجراؤه على بعض من ظهرت عليهم أعراض متوسطة أو شديدة، بينما اعتمدت وزارة الصحة على تحاليل أخرى مثل تحاليل الدم والأشعة المقطعية على الصدر، لتشخيص المرض وصرف الأدوية للمشتبه في إصابتهم بكوفيد-19. ورغم تقييدها على الراغبين في إجراء الاختبار داخل المعامل والمستشفيات التابعة لها، تجاهلت الوزارة نتائج الفحص التي وردت عن الاختبارات التي جرت في معامل المستشفيات الجامعية أو المعامل الخاصة، رغم أن عددها يتجاوز عشرة آلاف معمل تتوزع في المحافظات المصرية، من شمال البلاد إلى جنوبها.

لم يكن التعتيم على الإحصاءات الحقيقية لضحايا الفيروس جديداً على النظام الحالي في مصر، التي لم يعرف مواطنوها لماذا وقعت على اتفاق سد النهضة قبل أكثر من خمسة أعوام بينما مازالت المفاوضات جارية حتى الآن، ولم يوضح لهم أحد أسباب التنازل عن جزيرتي تيران وصنافير، ولم يخبرهم مسؤول عن الحد الذي يمكن أن تصل إليه الديون المصرية مع الاندفاع الحالي في شراء الأسلحة من الولايات المتحدة وألمانيا وإيطاليا وفرنسا ودول أخرى، ولم يبرر لهم أحد أسباب اتفاق مصر على شراء ما تصل قيمته إلى 19 مليار دولار من الغاز الطبيعي من إسرائيل على مدار الأعوام العشرة القادمة.

لم يُعر النظام الحالي أكثر من مائة مليون مواطن أي اهتمام، وتم تجاهل أولوياتهم في توفير أماكن الرعاية في المستشفيات وأدوات اختبار الإصابة بالفيروس، كما متطلبات الرعاية الصحية والتعليم والبحث العلمي بصفة عامة، مقابل حفر تفريعة لقناة السويس لم تضف شيئاً يذكر لإيرادات القناة، وبناء قصور رئاسية في عدة مواقع تتميز بالمبالغة الشديدة في فخامتها، وتشييد عاصمة إدارية سحبت المليارات من ميزانية الدولة رغم الادعاءات السابقة بعدم تحملها جنيهاً واحداً في تكلفة إنشائها.

لا تصارح الحكومة المصرية مواطنيها بحقيقة الأوضاع الاقتصادية في البلاد، وتسخر أبواقها الإعلامية للتهليل لإنجازات وهمية مع كل جسر يتم بناؤه، وكل شارع يتم رصفه، وكل 1% يتم إضافتها لقيمة الجنيه مقابل الدولار، بينما تتجاهل تماماً أوضاع الدين الخارجي المتزايد بمعدلات غير مسبوقة، والذي وصل لأعلى مستوى في تاريخه بنهاية يونيو/ حزيران من العام الحالي، مسجلاً 123 مليار دولار، وما زالت الحكومة مستمرة في الاحتفال بكل دولار جديد تتمكن من اقتراضه.

تخدع الحكومة المواطن المصري بالإعلان عن معدلات نمو تدور حول الخمسة في المائة خلال السنوات الثلاث الأخيرة، وتروج لفكرة أن البلاد ستكون من الدول القليلة التي تحقق معدل نمو إيجابيا خلال العام الحالي، بينما تخفي عن المواطن البسيط أن أسباب وجود معدل نمو إيجابي، إن كان صحيحاً، لا تعكس بأي حال مستويات الدخل التي يحققها المواطنون، وأنه لم يكن وارداً تحقيقها لولا التوسع في الاقتراض من الخارج، ورفع أسعار الكهرباء، والوقود والغاز والمياه ورغيف الخبز على المواطنين، دون تحقيق أي قيمة مضافة لهم، وهو ما نلحظه في تزايد أعداد من يعانون من انخفاض مستويات المعيشة من الطبقة المتوسطة، كما في الملايين الذين نزلوا إلى ما تحت خط الفقر خلال السنوات السابقة.

إخفاء الحقائق عن المصريين أصبح منهجا دائما للنظام الحالي في كل ما يخص أمورهم الحياتية، ولا نعرف إن كان ذلك دليلاً على سوء نية كل من اتخذ القرارات السابقة، أم أنه يرجع لاستخفاف النظام بقدرات ووعي المواطنين، فيكتفي بإلقاء الفتات إليهم ليقتاتوا عليه، دون السماح لهم بالمشاركة في اتخاذ ما يخصهم من قرارات، وهو أمر لا أعتقد أن الشعب المصري سيخضع له لفترات طويلة، مهما بدا لعكس ذلك من مؤشرات.